

« ٣٣ » وكلمة « باراليد » الواردة في المحق « ١ » في السطر الثاني من البند العاشر في الصفحة السابعة بكلمة « باراليد » وكلمة « بيكروتوكين » الواردة تحت رقم ١٥ في الصفحة السابعة « بيكروتوكين » وكلمة « اراناي » الواردة تحت رقم ١٨ في الصفحة (٧) السطر (٣) بكلمة « ارانارس » وكلمة « الديلكون » الواردة تحت رقم ١٩ السطر (٢) في الصفحة السابعة بكلمة « الاياكلون » وكلمة « كاورال ايراي » الواردة في اول السطر (٢١) في الصفحة ٨ بكلمة « كاورال ايدراقي » وكلمة « عجرة الجايا » الواردة كاول السطر (٢١) في الصفحة ٨ بكلمة « عجرة الجايا » وكلمة « صبة اللوميليا » الواردة في اول السطر (٢٤) في الصفحة ٨ بكلمة « صبة الاويليا » وكلمة « هامباس » الواردة في السطر الاول في الصفحة ٩ بكلمة « هامباس » .

تقرير مصلحة الصحة العامة عن الامراض الوبائية
في شرقي الاردن

عن الاسبوع المنتهى في ٣١ - ٣ - ١٩٢٨

المكان : الطاعون الحى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس
التهاب سحايا الدماغ الشوكي الجمه الراجعة تاريخ التبليغ
لاشيء

تقرير مصلحة الصحة العامة عن الامراض الوبائية
في شرقي الاردن

عن الاسبوع المنتهى في ٧ - ٤ - ١٩٢٨

المكان : الطاعون الحى الصفراوية الكوليرا الجدري التيفوس
التهاب سحايا الدماغ الشوكي الجمه الراجعة تاريخ التبليغ
لاشيء

مديرية الصحة

الشرق العربي

« الجريدة الرسمية لأمانة شرق الاردن »

١٩ نيسان سنة ١٩٢٨

عنان يوم الاربعاء في ٣٠ شوال سنة ١٣٤٦ هـ

« على ممتاز »

الفقه

« القانون الاساسي لشرق الاردن »

القانون الاساسي لشرق الاردن

= المقدمة =

المادة

١ - يسمى هذا القانون « القانون الاساسي لشرق الاردن » واحكامه لتناول جميع بلاد شرق الاردن المستقلة .

٢ - تعتبر عمان عاصمة شرق الاردن و يجوز استبدالها بمكان آخر بقانون خاص .

٣ - تكون راية شرق الاردن على الشكل والقياس التالية :

طولها ضعف عرضها وتقسم افقياً الى ثلاث قطع متساوية متوازية . العليا منها سوداء والوسطى بيضاء والسفلى خضراء . يوضع عليها ثلاث احر قائم من ناحية السارية قاعدته مساوية لارض الراية والارتفاع مساو لنصف طولها وفي الثلث كوكب ابيض مسبع حجمه مما يمكن ان تستوعبه دائرة قطرها واحد من اربعة عشر من طول الراية وهو موضوع بحيث يكون وسطه عند نقطة تقاطع الخطوط بين زوايا الثلث وبحيث يكون المحور المار من احد الرؤوس موازياً لقاعدة الثلث .

= الفصل الاول =

« حقوق الشعب »

٤ - تعين جنسية شرق الاردن وتكتسب وتفقد وفقاً لقانون خاص .

٥ - لا فرق في الحقوق أمام القانون بين الاردنيين ولو اختلفوا في العرق والدين واللغة .

٦ - الحرية الشخصية لجميع القاطنين في شرق الاردن مصونة من التعدي والتدخل .

ولا يوقف أحد ولا يقبض عليه ولا يعاقب ولا يرغم على تغيير محل اقامته ولا يكل بالاغلال ولا يكره على الخدمة في الجيش الا بمقتضى القانون . جميع المساكن

مصونة من التعدي ولا يسمح بدخولها الا في الاحوال والكيفية المعينة في القانون .

٧ - الحاكم متبوع بالجميع غير انه لا يكره أحد على الاقتراف لمحنة غير المحنة ذات

الصلاحية في قضيته الا بمقتضى القانون .

المادة

٨ - حقوق التملك مصونة ولا تفرض قروض جبرية ولا تضاد اموال منقولة او غير منقولة الا بمقتضى القانون .

يجوز التشغيل الاكراهي او الاجباري في سبيل المصلحة العامة فقط وهذا التشغيل

يكون في كل حال بصفة استثنائية ولقاء غير عادل ولا يتناول ثقل العمال من

اماكن اقامتهم المتعاقبة .

لا يستملك ملك احد الا للخدمة العامة في الاحوال التي يبينها القانون وعلى

شرط ان يدفع لقاءه تمويض عادل .

٩ - لا تفرض ضريبة الا بقانون والضرائب تشمل جميع الطبقات .

١٠ - الاسلام دين الدولة وتضمن لجميع القاطنين في شرق الاردن الحرية التامة في

العقيدة وحرية القيام بشعائر العبادة طبقاً لمبادئهم ما لم تكن محلة بالامن العام او

النظام او منافية للأداب .

١١ - لجميع الاردنيين الحرية في الاعراب عن آرائهم ونشرها وان يعقدوا الاجتماعات

مما وان يؤلفوا الجمعيات ويكونوا اعضاء فيها طبقاً لاحكام القانون .

١٢ - يحق لرعايا شرق الاردن ان يرفعوا الى الامير الى المجلس التشريعي

الشكاوي والبيانات فيما يتوهم من امور شخصية او فيما له صلة بالشؤون العامة

بالكيفية والشرائط التي يبينها القانون .

١٣ - تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخابرات الهاتفية سرية فلا تخضع

للمراقبة او التوقيف الا فيما ينص عليه القانون من حدود وشروط .

١٤ - يحق للجماعات المتنوعة تأسيس مدارسها والقراءة عليها لتعليم افرادها بلسانهم على

شرط ان يراعوا المنتضيات العامة المنصوص عليها في القانون .

١٥ - العربية هي اللغة الرسمية .

= الفصل الثاني =

« الامير وحقوقه »

١٦ - السلطات التشريعية والادارية محمولة للامير عبدالله بن الحسين وتورثته من بعده

وفقاً لاحكام هذا القانون .

ولاية المهدي الذي ذكره من سلالة الامير وفقاً لقانون الوراثة الخاص الذي تنطبق

عليه المادتان (٧٠) و (٧١) من هذا القانون الاساسي من حيث التفسير والالغاء والتعديل.
يبلغ الامير سن الرشد عند تمام الثامنة عشرة من عمره.
اذا تبوأ ولي العهد عرش الامارة قبل ان يبلغ سن الرشد فتجوز السلطات التشريعية والادارية لمجلس وصاية يعين شكله بمقتضى قانون خاص.
١٧ - يقسم الامير عند تبوؤه عرش الامارة بيناً بالحفاظ على الدستور وادخاله للاحكام والبلاد امام المجلس التشريعي الذي يدعى للاجتماع وفقاً لهذا القانون.
١٨ - الامير مصون من كل تبعة ومسؤولية.

١٩ - (١) الامير رأس الدولة وهو الذي يصدق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها وليس له ان يمدد القوانين او يرجئها او يفسخها في تنفيذها الا في الاحوال والطريقة المبينة في القانون.

(٢) سمو الامير هو الذي يعقد المعاهدات ولكن لصاحب الجلالة البريطانية ان تدخل عند الضرورة بالنيابة عن شرق الاردن في اية معاهدة تجارية او معاهدة تسليم مجرمين او اى اتفاق دولي عام يكون فيه جلائك فريقاً عن بريطانيا العظمى واولادته الشاهية.

(٣) الامير هو الذي يصدر الاوامر باجراء الانتخابات للمجلس التشريعي ويدعو المجلس الى الاجتماع ويفتتحه ويؤجله ويفضله ويحله وفقاً لاحكام القانون.
٢٠ - الامير هو الذي يعين رئيس الوزراء ويقيله او يقبل استقالته من منصبه والامير يعين جميع الموظفين ويعزلهم على ان تراعى في ذلك احكام هذا القانون واي قانون آخر وضع بوجبه.

٢١ - يؤلف مجلس تنفيذي لاسداء المشورة الى الامير من رئيس الوزراء واعضاء آخرين لا يتجاوز عددهم خمسة يعينهم الامير بناء على توصية رئيس الوزراء اما من الموظفين الرئيسيين في الادارة او من نواب الامة المنتخبين.

تعهد ادارة شؤونه شرق الاردن الى المجلس التنفيذي ويجتمع تحت رئاسة رئيس الوزراء ليرز ما ينبغي ان يتخذ من التدابير في الامور المتعلقة باكثر من مصلحة واحدة ولتحقيق جميع المسائل المهمة المختصة بمصلحة واحدة ويرفع رئيس

الوزراء الى الامير قرارات المجلس ويستوفى من رغباته بشأنها.
٢٢ - الامير يمنح الرتب العسكرية ورتب الشرطة ويستردّها الا اذا فوض قسماً من هذه السلطة الى آخر بمقتضى قانون خاص. والامير هو الذي يمنح الاوسمة والقاب الشرف الاخرى.
٢٣ - لا يتخذ حكم بالاعدام الا بعد تصديق الامير. وكل حكم من هذا القبيل يعرضه عليه المجلس التنفيذي مشفوعاً ببيان رأيه فيه. وللامير ان يخفف الاحكام وان يتجاوز عنها بمقتضى خاص.
٢٤ - يعرب الامير عن مشيئته بامارة تصدر الارادة بناء على توصية رئيس المصلحة المسؤولة وموافقة رئيس الوزراء وكلامهما يقع على الارادة.

= الفصل الثالث =

« التشريع »

٢٥ - تتاط السلطة التشريعية بالمجلس التشريعي والامير. يتألف المجلس التشريعي من:
(أ) ممثلين منتخبين طبقاً لقانون الانتخاب الذي ينبغي ان يراعى فيه التمثيل العادل للاقلية.

٢٦ - يفتتح المجلس التشريعي من قبل الامير نفسه او من قبل رئيس الوزراء المرخص بالقائه خطبة العرش.

(ب) رئيس الوزراء واعضاء المجلس التنفيذي الآخرين الذين لم ينتخبوا ممثلين.
مدة المجلس التشريعي ثلاث سنوات.

٢٧ - لا يكون عضواً ينتخب في المجلس التشريعي:

(١) من لم يكن اردنياً.

(٢) من يدعى بحسبة او حامية اجنبية.

(٣) من لم يتم الثلاثين من عمره.

(٤) المصاقل من الحقوق المدنية.

(٥) المحكوم عليه بالاغلاص ولم يستخرج اعتباره قانوناً.

- (٦) المحجور عليه من بحكمة ذات صلاحية ولم يرفع الحجر عنه .
 (٧) المحكوم عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة لجرمة غير سياسية ولم يرفع عنه
 للجرمة التي حكم عليه من اجلها .
 (٨) من كانت له منفعة شخصية او غير ذلك ناجمة عن ارتباطه مع احدى مصالح
 شرق الاردن بعقد غير عقود استئجار الاراضى الا اذا كانت منفعة ناشئة عن
 كونه مساهما في شركة اعضاءها اكثر من عشرة اشخاص .
 (٩) من كان مجنونا او معتوها .

(١٠) من كان من اقارب الامير في الدرجة التي تعين بقانون خاص .
 ٢٨- ان مدة المجلس التشريعي - مع رعاية النص بشأن حل المجلس - في الفقرة (٣)
 من المادة ١٩ - تكون ثلاث دورات عادية . دورته واحدة في كل سنة ابتداء من
 اول تشرين الثاني الذي يعقب الانتخاب واذا كان اليوم الاول من تشرين الثاني
 عطلة رسمية فن اليوم الذي يليه .

٢٩ - يدعو الامير المجلس التشريعي الى الاجتماع في العاصمة للدورة العادية في اليوم الاول
 من شهر تشرين الثاني من كل سنة على ان تراعى نصوص المادة الثامنة والعشرين .
 واذا لم يدع المجلس على الوجه المذكور فجميع من تلقاه نفسه بمحكمة القانون في ذلك
 التاريخ وتبدأ عند ذلك دورته العادية التي تمتد ثلاثة اشهر الا اذا حل الامير المجلس
 قبل انقضاء تلك المدة وبعد اجل الدورة لانجاز اشغال مستعجلة واذا امتد اجل الدورة
 فلا تزيد مدتها كلها على ستة اشهر . ويجوز للمجلس التشريعي ان يؤجل جلساته
 من حين الى آخر وفقا لنظامه الدائم . وعليه كذلك ان يؤجل جلساته - اذا طلب
 الامير ذلك منه - لاكثر من ثلاث مرات في كل دورة الى مدد لا تتجاوز مجموعها
 كلها الشهر والنصف . وعند حساب مدة الدورة لا يحسب الزمن الذي استغرقته
 هذه التأجيلات .

وبصرف النظر عما ذكر من الاحكام فانه يجوز للمجلس التشريعي ان يعقد اجتماعا
 استثنائيا في اي حين بين تاريخ وضع هذا القانون الانساني موضع العمل وبين
 موعد الدورة العادية الاولى وفقا لهذا القانون .

٣٠ - اذا حل المجلس التشريعي فيجري انتخاب عام ويجتمع المجلس التشريعي الجديد
 في دورة فوق العادة خلال اربعة اشهر من تاريخ الحل . وعلى كل حال فهذه الدورة
 تقضى في ٣١ تشرين الاول ليتمكن المجلس التشريعي من عقد الدورة العادية الاولى
 في اول تشرين الثاني .

٣١ - على كل عضو من اعضاء المجلس قبل ان يتبوا مقعده ان يقسم بين يدي المجلس بين
 الاخلاص للامير والمحافظة على القانون العام وخدمة البلاد والقيام بالواجبات الموكلة
 اليه حق القيام .

٣٢ - يرأس رئيس الوزراء ثناء حضوره اجتماعات المجلس التشريعي كافة . وفي غضون
 تقبيله يرأسها الذي يمينه رئيس الوزراء لتلك الغاية من وقت الى آخر من الاعضاء
 غير المنتخبين . واذا لم يحصل تعيين كهذا فيرأس الاجتماعات اكبر اعضاء المجلس
 التشريعي مقاما من غير المنتخبين .

٣٣ - يضع المجلس التشريعي الانظمة الدائمة لضبط وتنظيم اجراءات المجلس في اقرب
 فرصة مناسبة فور اجتماعه الاول ومن حين الى آخر طبقا لمقتضيات الاحوال على ان
 تنفذ تلك الانظمة الدائمة بعد ان يصدق عليها سمو الامير .

٣٤ - لايجري اي عمل ما خلا امر التأجيل الا بحضور ثلثي اعضاء المجلس التشريعي .
 ٣٥ - يصدر قرار المجلس التشريعي باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ماعدا الرئيس
 فلم ينع على خلاف ذلك في هذا القانون . ولا يصوت الرئيس الا اذا تساوت
 الاصوات فن حق الرئيس عند ذلك ان يعطي صوت الترجيح وعليه ان يستعمل
 ذلك الحق .

٣٦ - للمجلس التشريعي القوة والسلطة في اجازة مائتس الضرورة اليه من القوانين من
 اجل السلام والنظام والحكم الصالح لشرق الاردن على ان تراعى في ذلك الالتزامات
 العهدية لسمو الامير .

٣٧ - يمرض مشروع كل قانون على المجلس من قبل رئيس الوزراء او رئيس المصلحة
 وكذلك تعرض عليه الميزانية السنوية بشكل قانون .

٣٨ - لايسري مفعول اي قانون ما لم يقبله الامير ويقرره ويوقعه . اننا بذلك القبول يعلن

نفاذه في الجريدة الرسمية . وعلى الامير في غضون سنة واحدة من تاريخ رفع الملائحة اليه اما ان يوافق عليها واما ان يعيدها مشفوعة ببيان اسباب عدم الموافقة .

٣٩ - لا يعلن نفاذ قانون مالم يكن مشروعه قد اذيع اولاً مدة شهر واحد . في الاقل قبل سنة الا اذا رأى الامير في المجلس وبموافقة معتمد جلالتهم البريطانية المنووض ان المصلحة العامة تقتضي ختماً باعلان نفاذه في الحال .

٤٠ - يجوز لاي عضو من اعضاء المجلس ان يطرح على بساط البحث أية مسألة بشأن اي امر له صلة بالادارة العامة .

٤١ - اذا قضت الضرورة حينما يكون المجلس التشريعي غير منعقد ان تتخذ تدابير مستعجلة للمحافظة على النظام والامن العام او لدرء خطر عام او لانفاق مبالغ مستعجلة غير مصدق عليها في الميزانية او سبيل قانون خاص او لتأمين انجاز التزامات الامير المهدية فيجوز لسموه في المجلس ان يجيز قوانين مؤقتة تعين الوسائل الضرورية الواجب اتخاذها ويكون لهذه القوانين الموقفة التي يجب ان لا تخالف احكام هذا القانون الاساسي قوة القانون ويجب ان ترفع للمجلس التشريعي في بدء دورته جميع القوانين الموقفة خلافاً ما اجيز منها لتأمين التزامات سمو الامير المهدية . واذا لم يقبل المجلس التشريعي في دورتين عاديتين متعاقبتين اي قانون موقت عرض على الوجه المذكور فالحكومة تعلن بظلال نفاذه ومن تاريخ ذلك الاعلان يظل مفعول القانون الموقت .

ان عبارة (قانون) او (قوانين) في هذا القانون الاساسي برمتها يجب ان تشمل اي قانون موقت او اية قوانين موقفة تكون قد اجيزت بمقتضى نصوص وهذه المادة مالم يكن ثمة شيء مناف لذلك في نص هذا القانون الاساسي

= الفصل الرابع =

« القضاء »

المادة

٤٢ - قضاة المحاكم المدنية والشرعية يمينون بارادة ولا يعزلون الا بمقتضى النصوص المدونة في قانون خاص يبحث في موهلاتهم وتعيينهم ودرجاتهم ومحتاج سلوكهم .

٤٣ - تنقسم المحاكم الى ثلاثة انواع :-

(١) المحاكم المدنية .

(٢) المحاكم الدينية .

(٣) المحاكم الخاصة .

٤٤ - تعين اوضاع جمع المحاكم واماكن انعقادها ودرجاتها واتسامها واختصاصها وادارتها بقوانين خاصة على ان تراعي احكام هذا القانون الاساسي .

٤٥ - جميع المحاكم مصونة من التدخل في شؤنها .

٤٦ - جميع المحاكم تكون علينية الا انه يجوز للمحاكم ان تقعد جلسة مربية لاسباب يعينها القانون .

يجوز قانوناً لشر اجراءات المحاكم واحكامها ماعدا الاجراءات الشرعية .

تصدر الاحكام كافة باسم الامير .

٤٧ - للمحاكم المدنية حق التقضاء على جميع الاشخاص في شرق الاردن في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها دعاوي المطالبات التي تقيمها حكومة شرق الاردن او تقام عليها الا في المواد التي يفوض حق التقضاء فيها الى المحاكم الدينية او المحاكم الخاصة بموجب احكام هذا القانون الاساسي او اي قانون آخر معمول به أثناء ذلك .

٤٨ - (١) تستعمل المحاكم المدنية جميعاً في القضاء المدني والجزائي بمقتضى القانون المعمول به عند ذلك على شريطة انه في المواد المخططة بالاحوال الشخصية للاجانب او في المواد المدنية او التجارية الاخرى التي قضت المادة في العرف الدولي بتطبيق قانون بلاد اخرى بشأنها - يتقدم مثل هذا القانون بكيفية يلص عليها القانون (٢) في اتماق بامير الامير بمقتضى نصوص هذا القانون الاساسي يختص

بالاجراء القضائية فيما هو للاجانب عليهم فانه ينفذ بقانون .

٤٩ - انقسم المحاكم الدينية الى :-

(أ) المحاكم الشرعية الاسلامية .

(ب) مجالس الطوائف الدينية .

٥٠ - للمحاكم الشرعية وحدها حق القضاء في الاحوال الشخصية للمسلمين بمقتضى نصوص قرار اصول المحاكمات الشرعية المؤرخ ٢٥ تشرين الاول سنة ١٣٣٢ ممدلا باني قانون اواية النظمة او اي قانون موقت . ولها وحدها حق القضاء في المواد المختصة بانشاء أي وقف أو وقف لمصلحة المسلمين لدى محكمة شرعية وفي الادارة الداخلية لاي وقف .

للمحاكم المدنية حق القضاء في الاحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين . ما او في قضية وقف اسلامي يكون احد الفريقين فيها غير مسلم الا اذا رضى جميع المتقاضين ان يكون حق القضاء فيها للمحاكم الشرعية .

للمحاكم الشرعية كذلك حق القضاء في طلبات الدية فيما اذا كان الفريقان كلاهما مسلمين او اذا رضى الفريقان كلاهما ان يكون حق القضاء في ذلك للمحاكم المذكورة . وتطبيقاً لاحكام هذا القانون الاساسي في مواد الاحوال الشخصية تعني القضايا المختصة بالنكاح والطلاق والنفقة والاعالة والوصاية وشرعية البنوة وقبلي القاصرين ومنع التصرف باموال المجرور عليهم شرعاً والتركات والوصية والهبة بالوصية وادارة اموال الغائبين .

٥١ - تستعمل المحاكم الشرعية حقها في القضاء وفقاً لاحكام الشرع الشريف .

٥٢ - مجالس الطوائف الدينية تشمل مجالس الطوائف الدينية غير الاسلامية التي تولف وتقول سلطة قضائية بموجب قوانين خاصة .

٥٣ - (١) مجالس الطوائف الدينية وحدها حق القضاء في مواد النكاح والطلاق والنفقة والاعالة الزوجية واثبات الوصية المختصة بايراد جاعتها الا الاجانب عنهم ويستثنى من ذلك ما يكون حق القضاء فيه للمحاكم المدنية .

(٢) لمجالس الطوائف الدينية حق القضاء في مواد الاحوال الشخصية الاخرى

المختصة بافراد الطوائف اذا رضى الفريقان بذلك .

(٣) ولتلك المجالس وحدها حق القضاء في المواد المختصة بانشاء الاوقاف وادارتها لمنفعة افراد طوائفها .

٥٤ - تقرر بقانون خاص الاصول الواجب اتباعها في مجالس الطوائف الدينية والرسوم التي تستوفيها وتعين كذلك بقانون خاص الوراثة واصول تنظيم الوصية ومواد الاحوال الشخصية الخارجة عن حق القضاء المنحصر في المجالس المذكورة .

٥٥ - لا تستعمل المحاكم الخاصة حقها في القضاء الا بقانون .

= الفصل الخامس =

« الادارة »

٥٦ - اصول تعيين جميع الموظفين العموميين وعزلهم والتفسيات الادارية لشرق الاردن ودرجاتها واستاؤها ومنهج ادارتها وصلاحيات الموظفين والقابهم تعين بقانون .

٥٧ - الشومون البلدية في مدن شرق الاردن وبلداتها تديرها مجالس بلدية طبقاً لقانون خاص .

= الفصل السادس =

« نفاذ القوانين والاحكام »

٥٨ - انه مع استثناء ما حصل من تعديل والنفاذ بموجب المنشورات والانظمة والقوانين المذكورة في المواد التالية - فالقوانين العثمانية المنشورة في اول تشرين الثاني سنة ١٩١٤ او قبل ذلك والقوانين التي نشرت بعد ذلك التاريخ واذبح باعلان عام انها معمول بها وظلت مبرعة الاجراء الى تاريخ هذا القانون . تبني نافذة المفعول بقدر

ما تسمح به الاحوال الى ان تلفها او تعدلها السلطة التشريعية المؤسسة بمقتضى هذا القانون الاساسي .

٥٩ - جميع الاعمال التشريعية الصادرة عن السلطة النافذة بالامر في شرق الاردن منذ اليوم الثالث والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩١٨ تعتبر انها كانت ولم تزل نافذة ومعمولا بها كل العمل الى ان تلفها او تعدلها السلطة التشريعية المؤسسة بمقتضى هذا القانون الاساسي وكل ما انطوت عليه من محظوظ يعتبر نافذاً .

٦٠ - جميع الاعمال المنو بها في المادتين السالفتين تعدلها صدرت او امر باصدارها بنية حسنة ما لم يبرهن الفريق المشتكي على خلاف ذلك وكل دعوى او اية اجراءات قانونية ضد اي شخص في صدد تلك الاعمال ترد وتصبح ملغاة الا اذا قدم الفريق المشتكي البرهان كما ذكر فيما سبق .

= الفصل السابع =

« مواد شتى »

٦١ - يعين بقانون خاص تنظيم امور الاوقاف الاسلامية وادارة شئونها المالية وغيرها وتعتبر مصلحة الوقف احدى مصالح الحكومة .

٦٢ - لا تفرض ضريبة الاثقال على شريطة ان لا يتناول ذلك الدخل الذي تستوفيه مصالح الحكومة لقاء خدمات عمومية او لقاء الانتفاع باملاك الحكومة .

٦٣ - كل ما يتبع من الضرائب واجور الاراضي العامة والاعانات والمناجم والمعادن يوردي الى الخزنة العامة الا اذا نص القانون على خلاف ذلك .

٦٤ - لا يخصص أي جزء من اموال الخزنة العامة لدفع مرتب أو تقويض او نفقات اخرى الا بقانون ولا ينفق شيء من تخصيصات كنفه الا بالوجه المنصوص عليه قانوناً .

٦٥ - تصدق بمخصصات كل سنة بقانون سنوي يتضمن الدخل والخرج المقدر لتلك السنة .

٦٦ - تدفع بمخصصات الأمير من الدخل ويصدق عليها في القانون السنوي .

٦٧ - (١) يناط بالأمير جميع الحقوق في الاراضي العامة وما هو اليها ، تلك الحقوق بصفة كونه أميناً فيها عن حكومة شرق الاردن .

(٢) يناط بالأمير أمر جميع المناجم والمعادن من كل نوع وصفة .

اية ارض أو أي ماء أم تحتها أم فوقها وسواء أكانت تلك المياه سائبة أم بحيرات على ان يراي اي حق منح لأي شخص لتشغيل امثال هذه المناجم والمعادن بموجب امتياز نافذ في تاريخ هذا القانون الاساسي .

٦٨ - للأمير في المجلس ان يهب أو يؤجر أية أرض عامة أو أي منجم أو معدن ولان يأذن بأشغال ارض كنفه بصفة مؤقتة بالشروط والمدة التي يراها ملائمة على ان تراعى في ذلك احكام هذا القانون الاساسي ويشترط ان لا تقع هبة كنفه أو أي امبار او تصرف بطريقة أخرى الا بقانون .

٦٩ - اذا نشبت اضطرابات أو حدث ما يبدل على شيء من ذلك القبيل في أي جزء من أجزاء شرق الاردن أو عند توقع الخطر من هجوم عدائي على أي جزء منها فالأمير في المجلس السلطة ان يعلن الاحكام العرفية كتدبير مؤقت في اية ناحية من انحاء شرق الاردن قد يكون عرضة للتأثر من تلك الاضطرابات او ذلك الهجوم ويجوز ارجاء العمل مؤقتاً بقانون الدولة العادي في اية مقاطعات او مقاطعات كنفه يعلن عنها والى المدى الذي يحدد في اي منشور على شريطة ان يكون ويظل جميع الاشخاص القاطنين بتنفيذ منشور كنفه عرضة للتعبة القانونية التي تنطبق على اعمالهم ما لم يعفوا من تلك التعبة بقانون يوضع لتلك الغاية .

٧٠ - يجوز للأمير في أي وقت خلال سنتين من تاريخ بدء العمل بهذا القانون رعاية التزاماته العهدية -- ان يغير منشور يصدره اي حكم من احكام الاساسي او يلقيه او يضيف عليه تنفيذاً للغايات المتوخاة منه ويجوز له مواد أخرى ضرورية تطبيقاً لما ينطوي عليه من احكام .